رصد الحق في التعليم
في السياقات المتأثرة بالنزاعات

أفكار رئيسية وتوصيات استراتيجية
من حلقة نقاش
نظمتها مبادرة الحق في التعليم
في يوليو/ تموز 2025

© Diego Ibarra Sanchez

@RTEInitiative
Right to Education Initiative
@rteinitiative
Right to Education Initiative
@rteinitiative.bsky.social
Right to Education Initiative
الحق في التعليم

السياق والهدف

إن الحصول على بيانات موثوقة ومراعية للسياق بشأن التعليم في المناطق المتأثرة بالنزاعات يُعدّ أمرًا أساسيًا لتوجيه السياسات العامة، وتعزيز جهود المناصرة، وضمان تدابير الحماية. ومع ذلك، فإن جمع بيانات دقيقة وشاملة في حينها حول الهجمات على التعليم وتأثير إغلاق المدارس على الأطفال والكوادر التعليمية، يمثل تحديات أخلاقية ومنهجية ولوجستية وأمنية خطيرة. يُلخّص هذا الموجز أبرز الدروس المستفادة والتوصيات الاستراتيجية الصادرة عن حلقة النقاش عبر الإنترنت، التي نظّمتها مبادرة الحق في التعليم في يوليو/ تموز 2025، والتي جمعت حوالي 30 باحثًا وممارسًا وفاعلًا من المجتمع المدني ممن يعملون على رصد الحق في التعليم في المناطق المتضررة من النزاعات، سواء من منظور محلي أو عالمي. وفيما يلي النقاط الرئيسية المستخلصة من هذه المناقشة.

أبرز الدروس المستخلصة

1. غياب البيانات حقيقة قائمة، وله أثر حاسم على ما نعرفه وكيفية تعاملنا مع الهجمات على التعليم.

هناك نقص حاد في البيانات المتعلقة بالهجمات على المرافق التعليمية والطلاب والكوادر التربوية، إما لعدم جمعها أصلًا أو لعدم الكشف عنها. وإضافة إلى ذلك، فإن الآثار المترتبة على هذه الهجمات بالنسبة للمجتمعات والمعلمين وحياة الأطفال – ولا سيما ما يتعلق بحقوقهم – ما تزال غير مدروسة بالقدر الكافي، وغائبة عن معظم التحليلات القائمة.

إن غياب البيانات الموثوقة يخلق حالة من الغموض وقد يؤدي إلى تصوير غير دقيق للواقع الميداني، إما من خلال حجب خطورة الوضع أو من خلال التقليل من شأن التطورات الإيجابية.

وعليه، ينبغي أن يكون جمع البيانات وتحليلها في صميم السياسات التعليمية في حالات الطوارئ، إذ تُعدّ البيانات شرطًا أساسيًا لاتخاذ قرارات مستنيرة مبنية على الأدلة. إن نقص البيانات يقوّض جهود كل دولة، وكذلك الجهود العالمية، في بناء سياسات عامة مُصممة خصيصًا لضمان احترام الحقوق الفردية والجماعية وحمايتها وتنفيذها.

2. لطالما كانت الأبحاث في السياقات المتأثرة بالنزاعات محفوفة بالمخاطر، غير أن تقلّص الفضاء المدني في بيئات سياسية متقلّبة وحساسة أدى إلى تقويض تطوير الأبحاث ونشرها بشكل خطير.

يُعدّ البحث في المناطق المتأثرة بالنزاعات محفوفًا بالمخاطر: بالنسبة للباحثين والمنظمات التي تجري الدراسة، وللجهات المجتمعية الفاعلة والمشاركة في البحث، ولأولئك الذين يرغبون في مشاركة رواياتهم عن الأحداث، وحتى لأولئك غير المنخرطين مباشرةً في البحث ولكن يُشتبه بتعاونهم مع جهود جمع البيانات. وتشمل المخاطر – على سبيل المثال لا الحصر – التهديدات التي يتعرض لها الباحث أو أسرته، والعنف، والإصابات، والوفاة، ومصادرة المواد، والاعتقال، وتعليق الأنشطة.

تؤدي الحساسية السياسية والتوترات المرتبطة بالجماعات المسلحة إلى تفاقم مشاعر انعدام الثقة والخوف من الانتقام. علاوة على ذلك، فإن تقلّص الفضاء المدني وما يصاحبه من قيود متزايدة على جهود جمع البيانات مثل العراقيل الإدارية التي تفرضها الدول أو الشكوك حول أنشطة رصد حقوق الانسان يشكّل حواجز خطيرة أمام قدرة المجتمع المدني على جمع البيانات وتحليلها. وقد أدى هذا التضييق إلى تعليق أنشطة بحثية أو إغلاق منظمات مجتمع مدني شرعية، فضلًا عن الرقابة (بما في ذلك الرقابة الذاتية).

وقد دفع هذا الواقع، المرتبط بنقص التمويل، العديد من المنظمات إلى إغلاق برامجها في المناطق المتأثرة بالنزاعات، مخالفةً بذلك الوعد بعدم «ترك أحد خلف الركب». وفي أغلب الأحيان، حتى عندما يتم جمع البيانات، يتعذر نشرها لأسباب تتعلق بالسلامة.

من الأهمية بمكان أن تضمن الدولة قدرة الباحثين ومنظمات المجتمع المدني على التعاون مع الهيئات الرسمية أثناء إجراء البحوث المستقلة.

3. الأمن والأخلاق غير قابلين للتفاوض، ولكن بعض المرونة في عمليات البحث ضرورية للسماح بظهور البيانات مع ضمان جمعها بشكل آمن وأخلاقي وذي جودة.

يمكن أن يعرض جمع البيانات المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني والباحثين والمشاركين في التعداد للانتقام، سواء من قبل الجهات الفاعلة الحكومية أو غير الحكومية. لذا فإن تقييم المخاطر والتدابير الوقائية أمران أساسيان لضمان الوصول إلى البيانات وحماية جميع الأطراف المنخرطة في العملية البحثية. ومع ذلك، لا يمكن التنبؤ بكل شيء مسبقًا، ومن الضروري اعتماد بعض المرونة في بروتوكولات البحث ومنهجيته منذ المراحل الأولى لتصميم الدراسة وحتى إنتاج التقارير النهائية.

قد لا تكون أساليب البحث التقليدية ملائمة للسياقات عالية المخاطر وسريعة التطور. ولا يمكن دائمًا ضمان توثيق جميع المعلومات ذات الصلة بالمنهجية وعملية البحث. في بعض الأحيان، لا يمكن للباحثين والمنظمات الكشف عن عن تفاصيل الترتيبات الميدانية التي مكنتهم من الوصول إلى مناطق معينة متأثرة بالنزاع. قد يكون اختيار المشاركين في المقابلات عشوائيًا مقيدًا في بعض الأحيان بديناميات الميدان، كما أن متابعة عينات البحث قد تكون صعبة بسبب النزوح وصعوبة تتبع حركة الأفراد عبر المناطق والحدود.

ينبغي تشجيع الباحثين ومنظمات المجتمع المدني على تطوير سيناريوهات بحثية مبتكرة، وتكييف بروتوكولات البحث، والجمع بين منهجيات متعددة. الأصوات المحلية والروايات النوعية تظل ضرورية لكنها غالبًا ما تكون ممثّلة تمثيلًا ناقصًا في الأبحاث بسبب غياب الأمان وصعوبة الوصول وغياب الاعتراف بها. وعليه، يجب تكييف إجراءات إخفاء الهوية والموافقة المستنيرة والموافقات الأخلاقية لتتلاءم مع القيود الخاصة بجمع البيانات في كل سياق. فالمناهج الإحصائية المعيارية كثيرًا ما تفشل في السياقات المتقلبة، ويجب تكييفها لتأخذ في الاعتبار أوضاع النزوح، وصعوبات الوصول، والمخاطر الأمنية المتطورة، لا سيما عند الاعتماد على تتبع طويل الأمد أو عينات رسمية.

علاوة على ذلك، لا ينبغي التقليل من أهمية المعرفة المحلية التي تمتلكها الجهات الفاعلة في مجال التعليم وحماية الطفل بسبب قيود منهجية أو بحثية نابعة من معايير غربية قد لا تكون مناسبة للسياقات عالية المخاطر والحقائق المحلية الخاصة. فعلى سبيل المثال، ينبغي القبول بالحصول على موافقة شفهية من المشاركين مع ضمان إخفاء هويتهم، أو بعدم ذكر أسماء معدّي البحث في التقارير، أو بعدم الكشف عن جميع تفاصيل المنهجية البحثية إذا كان ذلك قد يعرّض الباحثين أو شركاءهم في الميدان للخطر.

علينا أن ندرك أن المنهجيات البحثية المرنة والقابلة للتكيف لا تُخلّ بالضرورة بالمعايير الأخلاقية أو بحقوق الإنسان، ولا تضعف جودة جمع البيانات أو تحليلها. بل ينبغي تقدير وتشجيع الأساليب البحثية المبتكرة، والبحوث التكرارية الشفافة، بما في ذلك استخدام أساليب الاسترجاع، والمقابلات عن بُعد، والتحقق المتبادل عبر وسائل الإعلام المحلية أو بيانات الأقمار الصناعية.

4. تمتلك المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني المحلية خبرات وتجارب واقعية موضوعة في سياقها الصحيح. إن مشاركتها في البحث أمر ضروري، ولكنها لا تحظى بتمويل كافٍ.

تُعدّ المنظمات المحلية الأكثر قدرة على الوصول إلى الفئات المتضررة وبناء الثقة معها، غير أنها تفتقر إلى الموارد والحماية والاعتراف. إننا نخفق في الوفاء بالتزامنا العالمي المتعلق بتوطين المساعدات عندما يتعلق الأمر بجمع البيانات. فالمؤسسات الدولية، والمجلات البحثية، والجهات المانحة مطالَبة بالاعتراف بالمعرفة المحلية وأساليب البحث المحلي وتقديرها.

إضافة إلى ذلك، ومع هيمنة الحكم السلطوي على الفضاءات العامة في أجزاء واسعة من العالم، والانخفاض الكبير في تمويل التنمية، تقوم العديد من المنظمات الدولية بإلغاء برامج مهمة والانسحاب من مناطق متأثرة بالنزاعات والأزمات الطويلة الأمد. وإذا لم يصل التمويل الدولي إلى الفاعلين المحليين، فإن إمكانية جمع معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب حول ما يحدث على أرض الواقع ضئيلة للغاية. بدون البيانات، ستختفي بعض الأزمات ببساطة من على الخريطة. وراء الإحصاءات، هناك حياة بشرية حقيقية يتم تجاهلها وتهديدها.

5. تهدد أزمة التمويل العالمية، بما في ذلك على مستوى الأمم المتحدة، استمرارية أنظمة الرصد الحيوية، مما يقوض قدرتنا على تصميم وتنفيذ سياسات عامة مخصصة تضمن عدم تهميش أي فرد.

ويجب أن تكون سياسات التمويل ذات الصلة مدعومة بالبيانات وأنظمة الرصد القوية. ولكن لا يمكن تحقيق ثورة في مجال البيانات إذا استمر نقص التمويل المخصص لجمع البيانات. وقد أدت أزمة السيولة التي تعاني منها الأمم المتحدة، فضلاً عن التخفيضات الكبيرة الأخيرة في تمويل التنمية، إلى إضعاف قدرة العديد من الجهات الفاعلة على جمع البيانات وتحليلها.

علينا أن ندرك أن تنوع ديناميات النزاع والتطور المستمر للأوضاع على الأرض يستدعي تمويلًا مستدامًا قائمًا على قواعد إدارة مرنة وقابلة للتكيّف. إن بناء علاقات قائمة على الثقة على المدى الطويل يُعد أمرًا أساسيًا لضمان الوصول إلى بحوث عالية الجودة، خصوصًا في البيئات عالية المخاطر، حيث يقود العنف والتوتر السياسي سلوك المجتمعات ويغذّي مشاعر انعدام الثقة والخوف من الانتقام. ومع ذلك، فإن هذا غالبًا ما يتعارض مع جداول المانحين الزمنية ودورات المشاريع القصيرة الأجل، لا سيما في ظل الحاجة إلى تطوير مناهج بحثية مبتكرة وأخلاقية تتكيف مع الخصوصيات الثقافية والسياقية وتخفّف من مخاطر جمع البيانات.

توصيات للعمل الجماعي

- وضع جمع البيانات وتحليلها في صميم سياسات التعليم في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وضمان تصميم السياسات وتنفيذها استنادًا إلى الأدلة.
- ضمان إيجاد بيئة تعاونية تمكّن الباحثين ومنظمات المجتمع المدني من القيام بعمليات جمع البيانات ونشرها بشكل مستقل. يجب الاعتراف بحرية البحث واستقلاليته واحترامهما.
- الاعتراف بالمنهجيات المرنة والمكيّفة مع السياق والثقافة ودعمها في الأطر الأكاديمية وتمويل المانحين، وتشجيع اعتماد منهجيات مبتكرة تكفل سلامة جميع الأطراف المنخرطة في البحث، مع احترام المعايير الأخلاقية والمعرفية البديلة. كما يجب ضمان أن تشمل المناصرة الدولية أصواتًا وبيانات من المناطق الممثلة تمثيلًا ناقصًا، حتى وإن كانت مجزأة.
- ضمان إيصال أصوات المجتمعات المحلية عبر الاعتراف بالمعرفة والأساليب البحثية المحلية وتقديرها وتيسير استخدامها، بما في ذلك إشراك الباحثين المحليين ومنظمات المجتمع المدني. يجب الوفاء بالالتزام بتوطين المساعدات من خلال تمويل المنظمات المحلية لجمع البيانات وتحليلها.
- ضمان أن تكون جهود جمع البيانات وتحليلها مدعومة بتمويل مستدام ومتواصل، بما يتيح القيام بأبحاث دقيقة وفي الوقت المناسب، مع الاعتراف في الوقت نفسه بالتحديات المترتبة على إجراء البحوث في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

© Diego Ibarra Sanchez

© Right to Education Initiative, 2025